

**العمليات المصرفية المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية  
ومسؤولية البنك أمام المستهلك الإلكتروني  
أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق**

مقدمة من الباحث

**سليمان ضيف الله مطلق الزبن**

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

مشرفاً	- الأستاذة الدكتورة/ سمحة مصطفى القليوبي
ورئيسيًّا	أستاذ القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق - جامعة القاهرة
عضوًّا	- الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد
	أستاذ القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق - جامعة بنى سويف
مشرفاً	- الأستاذ الدكتور/ خليل فيكتور تادرس
	أستاذ القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق - جامعة القاهرة
عضوًّا	- الأستاذ الدكتور/ أحمد فاروق وشاحي
	أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَّحِيمًا ]

صدق الله العظيم

سورة النساء الآية ٢٩

## الإِهْدَاءُ

إِلَى أَبِي وَأُمِّي عِرْفَانًا وَإِمْتِنَانًا

أَطَالَ اللَّهُ فِي عُمْرِهِمَا وَمَتَّهُمَا بِدَوَامِ الصَّحَّةِ وَالْعَافِيَّةِ

إِلَى رُوحِ أَسْتَاذِي الدَّكْتُورِ مُحَمَّدِ مُختارِ بَرِيرِي

الَّذِي تَتَلَمَّذْتُ عَلَى يَدِيهِ فِي مَرْجَلَةِ الدِّبْلُومِ

رَحْمَهُ اللَّهُ وَأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّاتِهِ

إِلَى أَخْوَانِي وَأَخْوَاتِي حَفَظَهُمُ اللَّهُ وَرَعَاهُمْ

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، حمد الشاكرين المنبيين، والصلة والسلام على من بعث بالحق رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذتي وأستاذة الأجيال وعميدة القانون التجاري العربي **الأستاذة الدكتورة/ سمحة مصطفى القليوبى**، الذي شرفت بقبولها الإشراف على رسالتي في مرحلة الماجستير والدكتوراه، فأضاعت بعلمها عقلي، وأهدتني بحكمتها حيرة سؤالي، وأظهرت بسماحتها تواضع العلماء، وبرحابة صدرها فضل الأجلاء؛ لذلك لن أجزيها حقها مهما أسهبت في الإطراء. فأسأل الله أن يحفظها ويبارك لها في عمرها.

وأشرف بأن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذى **الأستاذ الدكتور/ خليل فيكتور تادرس**، حيث أنه من محاسن الحظ أنه كان عضواً في لجنة المناقشة والحكم على رسالتي في مرحلة الماجستير، وشرف أيضاً بقبوله الإشراف على رسالتي في مرحلة الدكتوراه، فكان لواسع علمه وطيب خلقه ودقة ملاحظاته الفضل في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، أسأل الله أن يديمه لنا ولكل طلاب العلم أخاً فاضلاً وظلاً واقياً ومرجعاً علمياً نثق به ونوليه كل الاعتراض، فلسيادته وافر الشكر وعظيم التقدير.

وأتجه بخالص الشكر والتقدير والاحترام إلى أستاذى  
**الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد** على تفضله قبول مناقشة وتحكيم هذه  
الرسالة، وتکبد عناء قرائتها وتصحيح ما بها من أخطاء، فلسيادته الفضل  
في إثراء المكتبة العربية، فكان عالماً وفقيراً في القانون التجارى وقدوة  
ومنارة لطلاب العلم، جزاه الله عنى وعن كل طلاب العلم خير الجزاء،  
وأدامه الله منارة للعلم تنهل منها الأجيال.

وأشرف بخالص الشكر والعرفان والتقدير إلى أستاذى  
**الأستاذ الدكتور/ أحمد فاروق وشاحي** على تفضله قبول مناقشة وتحكيم هذه  
الرسالة، وتحمل عناء قرائتها وتصحيح ما بها من أخطاء على الرغم من  
ضيق وقته وكثرة مشاغله، أسأل الله أن ينفعني بعلمه، وأن تكون ملاحظاته  
سراجاً تنير طريري، وتفتح أمامي آفاق المستقبل لمواكبة ركب العلم.  
فلسيادته كل الاحترام والتقدير.

**الباحث**

## المقدمة

يشهد العالم المعاصر تطوراً هائلاً في مجال علم المعلوماتية والتكنولوجيا، الذي يعتمد أسلوباً تقنياً حديثاً عبر الشبكات الإلكترونية، حل محل الأسلوب التقليدي الذي كان سائداً في زمن الأوراق؛ فقد استبدلت الملفات الورقية بالسندات والسجلات الرقمية المحفوظة على أسطوانات صوئية رقمية ، تنتقل من خلال عالم المعلوماتية والشبكات الإلكترونية بسرعة خارقة غير آبهة للحدود والجغرافيا، إلا أن هذا التطور في عالم التكنولوجيا ولاسيما التكنولوجيا الرقمية، كانت له أنعكاسات جلية على جميع القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛ مما أدخل هذه القطاعات في تعقيدات كبيرة في التعاملات اليومية وعكس بظلاله عليها ؛ وذلك بسبب ما يطرأ على علم المعلوماتية والتكنولوجيا من تطور مستمر ومتلاحق ؛ ولم يكن قطاع البنوك بمنأى عن هذا التطور، بل إنه يُعدُّ القطاع الأكثر تأثراً بهذا التطور ، فدخلت التكنولوجيا الرقمية إلى القطاع المصرفي وما تحمله من مفاهيم متعددة وجديدة ؛ أدت إلى تغيير معظم الخدمات والعمليات المالية والمصرفية لهذه البنوك إلى خدمات وعمليات تتم بشكل إلكتروني، كما حولت البنوك بحد ذاتها إلى بنوك إلكترونية أو ما يعرف بـ (E – Banking) فساهمت في نمو نشاط هذه البنوك وانتشار خدماتها وتنوعها ؛ حتى أصبحت تنفذ معظم عملياتها بواسطة هذه التكنولوجيا الرقمية الحديثة عبر شبكة الإنترنت ؛ مما منح هذه البنوك بعدها دولياً بقالب جديد وذلك بسبب طبيعة شبكة الإنترنت الدولية .

## المقدمة

---

ونذكر من هذه العمليات المصرفية الحديثة – العمليات المصرفية المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية موضوع هذه الدراسة والتي تُعدُّ من أهم نشاطات البنوك والمؤسسات المالية ؛ إذ بلغت من الأهمية إلى القول أننا أمام الثورة البلاستيكية التي شملت جميع أنحاء الحياة المختلفة ؛ وذلك لأنها تقوم بتسديد المدفوعات محدودة القيمة Small – Value Payments والتي كانت إلى عهد قريب قاصرة على النقد السائلة فقط .

فالعمليات المصرفية المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية هي عبارة عن معلومات وبيانات تتم عبر الشبكات الإلكترونية، فهي عمليات محفوفة بالمخاطر، وذلك بسبب طبيعة هذه الشبكات المفتوحة والدولية . لذا فقد بات من الضروري البحث عن سبل لمعالجة هذه البيانات والمعلومات ووضع رقابة وحماية لها، حتى تظل في إطارها القانوني المشروع . وعلى الرغم من الجهود الحثيثة المستمرة للتقليل من هذه المخاطر، إلا أن الانتشار الواسع لهذه البطاقات البنكية الرقمية والتطور التقني الذي يطرأ على هذه البطاقات وآليات عملها، يصاحبها نمو مضطرب لصور جديدة من الجرائم الإلكترونية التي تتعرض هذه العمليات المصرفية المنفذة من خلال هذه البطاقات ؛ مما استدعي ذلك البحث عن ضوابط قانونية تنظم هذا التطور والتقدير التكنولوجي، وذلك بإيجاد آليات ، تقدم ضمانات تقنية وقانونية فعالة تتعلق بالموثوقية والسرية وإصدار تشريعات تنظم هذه العمليات الإلكترونية، إلا أن هذه الشبكات المفتوحة تظل عاجزة عن تقديم الأمان الجوهرى والمثالي لهذه العمليات ؛ حيث تبقى هذه العمليات عرضة للاعتراض والاختراق من قبل الغير مجهولي الهوية، إضافة إلى أن عالمية هذه الشبكات جعلت من أغلب التشريعات الوطنية عاجزة بمفردتها عن التصدي لما ينتج

## المقدمة

---

عن هذه العمليات المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية من مسائل قانونية، كالتكيف القانوني لنظام هذه البطاقات وطرق إثباتها، وحجية مستخرجاتها في الإثبات، وكذلك أيضاً فيما يتعلق بتسوية المنازعات التي تنشأ بين أطراف معاملاتها والمحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق، وكذلك تحديد مسؤولية البنوك عن تفزيذها لهذا النوع من العمليات المصرفية المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية ؟ ونظراً لعجز هذه التشريعات وغياب النصوص التي تعالج المسائل القانونية الناتجة عن هذه العمليات في بعض التشريعات المختلفة ، فقد سارع الفقه والقضاء بوضع حلول قانونية تحدد مسؤولية البنوك عند تفزيذها لهذه العمليات، ومحاولة تطبيق النصوص المتفرقة في التشريعات المختلفة للفصل في المنازعات الناشئة عن هذه العمليات وتطبيق أحكام المسؤولية المدنية عليها.

وقد تجنبت هذه الدراسة قدر الإمكان التعرض للموضوعات التي لا تشكل إضافة جديدة لموضوع هذه الدراسة ؛ فمثلاً لم ت تعرض هذه الدراسة لموضوع النقود الإلكترونية، لأنها ليست عملية مصرفية بل هي نقود بالمعنى الحقيقي للنقد التي تنسق بالقوة القانونية الإلزامية التي فرضتها السلطة التنفيذية ممثلة في البنك المركزي المصدر لهذه النقود، وكما تنسق بالقبول العام والثقة العالمية في التداول غير المحدود المدة، كما أن ملكيتها مرتبطة بقاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية<sup>(١)</sup>، وذلك على عكس موضوع هذه

---

(١) انظر في ذلك كل من : د. محمد إبراهيم محمود الشافعي - الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقد الإلكترونية - بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون الذي أقامته جامعة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي - في الفترة ما

## المقدمة

---

الدراسة، وهو العمليات المصرفية المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية؛ فالعمليات المصرفية الإلكترونية ماهي إلا عبارة عن آلية، تخدم تداول هذا النوع من النقود وليس منشأة أو مصدرة لها.

### **أهمية الدراسة :**

إن اختيارنا لهذا الموضوع تكمن وراءه عدة أسباب، من أهمها التقدم المستمر والمتلاحق لشبكة الإنترن特 وتكنولوجيا المعلومات، والتي أنعكست بدورها على القطاع المصرفي وذلك في السنوات الأخيرة؛ الأمر الذي جعلنا أمام كم هائل من الخدمات والمعاملات الإلكترونية البنكية، ومنها على سبيل المثال العمليات المصرفية المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية ومدى انتشارها

---

= بين ١٢-١٠ مايو ٢٠٠٣ - بحث المجلد الأول - ص ١٣٥ ، د. محمد عبد الحليم عمر - بطاقات الائتمان ماهيتها و العلاقات الناشئة عن استخدامها بين الشريعة والقانون - بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون الذي أقامته جامعة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي - في الفترة ما بين ١٢-١٠ مايو ٢٠٠٣ - بحث المجلد الثاني - ص ٦٦٨ ، د. عصام حنفي محمود موسى - الطبيعة القانونية لبطاقات الائتمان - بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون الذي أقامته جامعة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي - في الفترة ما بين ١٢-١٠ مايو ٢٠٠٣ - بحث المجلد الثاني - ص ٨٨٦ ، د. محمد نور الدين سيد عبد المجيد - المسوؤلية الجنائية عن الاستعمال غير المشروع لبطاقات الائتمان - دار النهضة العربية القاهرة - سنة ٢٠١٣ - ص ٣٨ ، أ. كميت طالب البغدادي - الاستخدام غير المشروع لبطاقة الائتمان - دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان الأردن - سنة ٢٠٠٩ - ص ٧٢.

## **المقدمة**

---

وقبولها لدى الجمهور ، فتتلولت هذه الدراسة تحديد مدى قيام المسئولية المدنية في مواجهة البنوك أمام المستهلك الإلكتروني في ضوء أحكام المسئولية العقدية وغير العقدية (القصيرية) ، إضافة إلى مدى أهمية التوقيع الإلكتروني وأهميته في تنفيذ هذه العمليات وتحديد القانون واجب التطبيق والمحكمة المختصة التي ينظر أمامها النزاع، في ظل اختلاف جنسية الخصوم ومدى حجية مستخرجات هذه العمليات في الإثبات.

### **أهداف الدراسة :**

إن هدف هذه الدراسة هو الإجابة على مجموعة من التساؤلات الهامة حول هذا الموضوع البالغ الأهمية في عصرنا الحاضر ، ومن بين هذه التساؤلات: ما هي العمليات المصرفية الإلكترونية وخاصة المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية؟ ، وما هي طبيعة هذه العمليات؟ وما هي أبرز نظم هذه العمليات ومدى قابليتها لدى الأطراف المتعاملين فيها؟.

### **المشاكل التي تشيرها هذه الدراسة :**

وبالنظر إلى موضوع هذه الدراسة والذي يتصل بالصبغة الدولية ؛ وذلك لأنها تتفذ عبر شبكة الإنترن特 خارج نطاق الدولة الواحدة ، فإن ذلك يؤدي أحياناً إلى اختلاف جنسيات أطراف هذه العمليات ؛ مما يؤدي أحياناً إلى تنازع القوانين والاختلاف في تحديد المحكمة التي ينظر أمامها مثل هذا النوع من النزاعات، التي تنتج عن التعامل بهذه الشبكات، وذلك في ظل غياب اتفاق الأطراف على تحديد المحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق ؛ إضافة إلى تحديد الخطأ الموجب للتعويض في مثل هذا النوع من

## المقدمة

---

العمليات وتحديد المسئولية المدنية ضد المسئول، وذلك لسهولة العبث بالدليل الإلكتروني أو تغييره أو تعديله ، إضافة إلى مدى حجية المستخرج الأصلي والصورة طبق الأصل عنه في الإثبات ، علماً بأن مستخرجات هذه العمليات تحمل نفس الصورة طبق الأصل عنها.

هذا بالإضافة إلى عرضة هذه العمليات للاختراق غير المشروع، وذلك بسبب عدم الرقابة المركزية على عالمية شبكة الإنترنت المفتوحة، إضافة إلى أن العمليات المصرفية الإلكترونية بشكل عام هي ذات طبيعة متعددة وذلك بفضل ما يطرأ على قطاع المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال من تطور متلاحق ومستمر ، الأمر الذي يجعل هذا التشفير والتجديد أمام غياب تنظيم قانوني مسبق وخاصة فيما يتعلق بالبنوك الإلكترونية التي تقوم بتنفيذ مثل هذا النوع من العمليات.

### صعوبات الدراسة :

لقد واجهت هذه الدراسة العديد من الصعوبات ، تمثلت في قلة المصادر المتخصصة التي تناولتها، علماً بأنه يوجد بعض من الدراسات والبحوث، تناولت بعضًا من جزئيات هذه الدراسة مقرفة، إلا أن الصعوبة كانت تكمن في عدم وجود دراسات تعرضت لهذا الموضوع بشكل تفصيلي.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمرات التي تعقد من قبل الجامعات والمؤسسات الحكومية والخاصة، هي التي تسهم بدور كبير في وضع أسس المعرفة العلمية للموضوعات الحديثة والمستحدثة مثل : العمليات المصرفية الإلكترونية بشكل عام، وخاصة المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية، أما المؤلفات

## المقدمة

والرسائل العلمية والمقالات والدوريات التي تطرقت لهذا الموضوع فإنه لا تزال قليلة ونادرة.

وأيضاً من الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة، الطبيعة الفنية لموضوعها والقائم على أجهزة الحواسيب ومدى ارتباطها بشبكة الإنترنت من أجل تنفيذ هذه العمليات وما يدخل بينهما من تصميم للبرامج والنظم والوسائل التقنية المستخدمة، والإجراءات التقنية للحماية من المخاطر التي تعرّض هذه العمليات، الأمر الذي يبتعد كل البعد عن تخصص الباحث.

## منهج الدراسة :

نظراً لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة في عالمنا المعاصر؛ حيث أنه يدخل في شتى مجالات الحياة المختلفة وبالأخص كافة التعاملات المالية اليومية، فقد اعتمدنا عدة مناهج البحث العلمي تتكامل فيما بينها، بهدف الإمام بجميع جوانب هذه الدراسة حتى تخرج بصيغتها النهائية، فاعتمدنا المنهج الاستقرائي وذلك بتجميع العديد من المؤلفات والدراسات والبحوث والمقالات والدوريات، التي تتعلق بموضوع هذه الدراسة والاطلاع عليها وتصنيفها وفقاً للخطة النهائية لها؛ ومن ثم اعتمدنا المنهج التحليلي، الذي يقتضي دراسة مفصلة وعميقة للعمليات المصرفية المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية عبر الشبكات الإلكترونية، ومسؤولية البنوك أمام المستهلك الإلكتروني من أجل الوقوف على حقيقة هذه العمليات وما ينتج عن التعامل فيها من آثار؛ ومن ثم اعتمدنا المنهج المقارن، وذلك بعرض وبحث كل ما يتعلق بموضوع هذه الدراسة في التشريعات المختلفة والموافق التشريعية من هذه العملات.

## **المقدمة**

---

---

وعلى ضوء ذلك نقسم دراستنا لهذه الرسالة إلى بابين على النحو التالي :

**الفصل التمهيدي** : البنوك الإلكترونية ماهيتها ومتطلباتها والمشاكل التي تثيرها.

**الباب الأول** : العمليات المصرفية الإلكترونية المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية .

**الباب الثاني** : التنظيم القانوني للبطاقات البنكية الرقمية وأبرز الصعوبات التي تواجهها .

**الفصل التمهيدي**  
**ما هي البنوك الإلكترونية**  
**وممتلكاتها المشاكل التي تشير لها**

